الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مـن (دهـالـيـز) الـصـحـافـة وأهـلـهـا

يقال عن الصحافة أنها السلطة الرابعة ، بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وفي سوابق تاريخية قليلة اصبحت الصحافة سلطة اولى ،يستطيع الكاتب الصحفي فيها ان يقود،ولكن لزمن.
خلال الثورة الامريكية ضد الاحتلال الانكليزي التي قاددتها مجموعة من الشخصيات امثال جورج واشنطن وجون أدمز وسواهما ، تحرك الجنود الثوار من خندق الى خندق وهم يحملون معهم الصحف التي كانت تنشر يوميا مقاطع من الـ comuen sense (التي ترجمت الى العربية تحت عنوان: حصافة، ولكنها اشتهرت عربيا بعنوان : بديهيات)، وكانت هذه البديهيات عبارة عن مقالات يومية شديدة الجرأة تتحدث عن امريكا الجديدة الحرة الخالية من هيمنة الحكام الانكليز وسيئاتهم وابتزازهم الناس وسرقتهم المال العام، وعن ضرورة العمل اليومي من اجل الحرية والتخلص من الطاعة والولاء الى ملك بريطانيا الذي تفصله عن الدنيا الجديدة (هكذا كانت تسمى الولايات المتحدة) والذي بموجب هذا الولاء المفروض لجلالته يبتز وممثلوه موارد البلاد الجديدة دون وجه حق ويستطيع أن يسجن او يقتل او يكافئ أياً منهم.

باسم عبد الحميد حمودي

هذه السلطة المطلقة رفضها الكاتب الشاعر توم بين كاتب البديهيات ، وقال في الكثير من نصوصه التي كانت تهز الجنود وتدفعهم للقتال : ان الله عزّ وجل خلق البشر عراة متساوين في الخلقة وليس من حق احد على احد ان يظلمه ويستغله او يقتله اذا خالفه ، فالحرية هي اساس الحياة ونظامها ،(أهل) تلك الولايات الجديدة يريدون ان يكونوا أحراراً ولا يروا أعلى من رؤوسهم سوى الاشجار.
كان الجنود يقرأون البديهيات يومياً في الصحف التي تصل اليهم،قراءة جماعية (أحياناً) وبذلك قادت الصحافة العسكر في الجبهة وقادت السلطة التشريعية حتى استقل الامريكان، وصار جورج واشنطن رئيسا، فتنكر هو وسواه الى الصحفي الاديب توم بين الذي اضطر الى مغادرة الولايات المتحدة الى فرنسا حيث احتفى به ثوار فرنساو(انتخبوه) نائبا في الجمعية الوطنية بعد ثورة تموز ١٧٨٩ لكنه وجد في
انحراف الثورة عن اهدافها ما جعله يبتعد عن العمل السياسي.
هذه صورة لقيادة الصحافة الدولة الناشئة بأسرها، وكم أسهمت الصحافة(أو بسبب الصحفي) في إشعال أوار حرب غيرت مجرى التاريخ، من ذلك موقف الصحف الصربية من النمسا بعد اغتيال الطالب البوسني برنتزيب الارشيدوق فرديناند ولي عهد النمسا في مدينة سيرايفو في نيسان عام ١٩١٤ ، الأمر الذي دفع الصحافة النمساوية الى التشدد في فرض شروط التحقيق ما أشعل النار الأوروبية الأولى مطلع القرن العشرين .
ولا يتسع المجال لإيراد تفاصيل تأثيرات الصحافة على المجتمع الذي نفترض بداية انه مجتمع قارئ يتأثر بالمادة المنشورة، ولكننا نجد اننا في بلاد الشرق العربي – وسواه – نعاني سلبيات الكثير من ألوان من الصحافة غير الملتزمة برسالة الصحافة الاساسية التي تتمثل في:
إيراد المعلومات بشكل دقيق دون تهييج لمشاعر او استعداء على افراد او جماعات والاصرار على ثوابت السلم الأهلي.
نشر المواد الصحفية التي تساعد على تجديد ثقافة القارئ في شتى اهتمامات الصحيفة،
باعتبار ان الصحافة هي السلطة الرابعة فان من واجباتها متابعة المنجز اليومي للمؤسسات وإبراز الجيد منه مع عدم التغافل عن الجوانب السيئة في تنفيذ المشاريع وما الى ذلك.
هذه بعض بديهيات الواجب الصحفي في صورته المدونة ،ولكننا نجد ان البعض من الصحفيين لا يعتمد اصول العمل الصحفي النظيف فيعمد الى تشويه صورة الخبر والى التغافل عن مسؤول نتيجة انحيازه الى مسؤول آخر أو بتوجيه منه ، أو القيام بمهاجمة مشروع منجز دون وجه حق لغرض في نفسه او نفس من يوجهه ، وبذلك يتحول العمل الصحفي الى تشويه صورة منجز أو الى ابتزاز.
من جهة أخرى فإن دوائر مسؤولة ووزارات تعمد الى ابتزاز و(معاقبة) الصحف الملتزمة بقول الحقيقة بعدم
تسهيل مهمات مندوبيها وقطع الاعلانات عنها في محاولة لـ (تركيعها) وجعلها تنفذ برامج صحفية وتحقيقات تلمّع من صورة تلك الدوائر والمؤسسات.
ان وجود صحافة (صحفي) مبتزة يقابله وجود مؤسسات دولة مبتزة بوجه عام لاسباب منها :
عدم وجود فواصل واضحة بين الصحفي المبني مهنيا وبين الصحفي الهاوي الذي يتخذ من مهنة الصحافة و سيلة للارتزاق الشخصي دون وازع من ضمير في وقت لا تقوم لجان الضبط الصحفية بمعاقبة الصحفي الخارج على ضوابط المهنة ومناقبياتها.
السماح لمسؤولي الشركات والدوائر بتقديم الهدايا العينية والمادية للمحسوبين على مهنة الصحافة ممن يروجون لأعمال تلك المؤسسات في صحفهم بشكل مجانب للحقيقة ، وقد يسبب ضررا اجتماعيا أو صحيا
للقراء نتيجة لعدم ذكر الحقيقة أو تغييبها فيما يخص مؤسسات نافذة في النفط وشركات الهاتف النقالة واستيرادات السلع غير المفيدة وما الى ذلك.
عدم محاسبة الدولة قانونياً لمروجي الدعايات الكاذبة او غير الدقيقة عن منجزات دوائرهم وعدم منع الجهات الصحفية (النقابات او المؤسسات الصحفية المرموقة) لصحفييها من الافادة الشخصية من ترويج صور مشرقة عن مؤسسات فاشلة.

الصحافة المرئية والمدونات

ما ينطبق على الصحافة المقروءة يبدو اكثر فاعلية وتأثيراً في الصحافة المرئية حيث ابتليت الفضائيات (العراقية منها بوجه خاص)بوجود مقدمي ومقدمات برامج لا يعرف الكثير منهم اسماء المدن والشخصيات العراقية وتراهم يقدمون برامج عن مهن ومهنيين مقابل هدايا وأعطيات، وإذا تمت استضافة بعض المتخصصين في قضية منع بلباقة غير مهنية من الحديث كما يعتقد لصالح ما يريده مقدم البرنامج.
ان فضائح الكثير من الفضائيات مخجلة مهنياً وهي تقوم بتوجيه الشبان وربات البيوت والعاطلين عن العمل توجيها خاطئاً، كما ان المدونات الشخصية المبثوثة على الانترنيت على مدى ٢٤ ساعة في اليوم يقوم الكثير منها بطرح قيم وفاهيم وتجارب سلبية، لكن المشكلة الأساسية هنا ان حرية الكتابة عبر النت مكفولة فهي مدونات شخصية محدودة الاثر والتأثير وما يأتي من الفيس بوك
ما زال تأثيره محدوداً رغم الضجة المثارة حوله.

باب الترشيح

إلى اليسار در

البرادعي.. والانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية

حسين عبد الرازق

أعلن د. محمد البرادعي المدير (السابق) للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيان أصدره يوم الخميس الماضي (٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩) أن ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية في انتخابات الرئاسة القادمة سيتحدد على ضوء مدى توافر أوضاع دستورية وقانونية وسياسية صحيحة أجملها فيما يلي:
– أن تجري العملية الانتخابية والرئاسية على غرار المعمول به في سائر الدول الديمقراطية المتقدمة منها والنامية، في إطار ضمانات تشكل جزءاً لا يتجزأ منها، وتشمل هذه الضمانات: (إنشاء لجنة قومية مستقلة ومحايدة تتولى تنظيم الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية لضمان نزاهتها – الإشراف القضائي الكامل غير المنقوص على الانتخابات – وجود مراقبين دوليين من قبل الأمم المتحدة كما هو الحال في معظم دول العالم لإظهار شفافية الانتخابات – تنقية الجداول الانتخابية لتكون صادقة وكاملة – إتاحة مساحات متكافئة في جميع أجهزة الإعلام الحكومي للمرشحين ليتمكنوا من طرح أفكارهم وبرامجهم).
– فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية لجميع المصريين سواء كانوا أعضاء في أحزاب أو مستقلين عن طريق إزالة مختلف العوائق الدستورية والقانونية المقيدة لحق الأغلبية العظمى في الترشيح، وأضاف البرادعي (.. وما لم تتم إزالة هذه العوائق فستفتقر هذه الانتخابات الشرعية اللازمة لتناقضها مع جوهر الديمقراطية، ألا وهو حق الشعب في اختيار من يمثله، وستكون نهايتها في أغلب الأمور معروفة مقدما مثلها في ذلك مثل أسطورة إغريقية).
وطالب البرادعي في بيانه ببناء دولة مدنية عصرية تقوم على الحداثة والاعتدال والحكم الرشيد.. (وهذا يتطلب منا أن نعكف على وضع دستور جديد يقوم على كفالة جميع الحريات وحقوق الإنسان المتفق عليها عالميا.. دستور يقوم على توازن دقيق ورقابة متبادلة بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى.. دستور يقوم على قناعة بأن الدين لله والوطن للجميع، ويضع إطارا لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي قائم على تمكين الشعب نساء ورجالا علي مشاركة الجميع بمختلف أطيافهم وانتماءاتهم، واحترام الأغلبية وحماية الأقلية وتكافؤ الفرص، ووضع أطر لتحقيق طفرة في مختلف المجالات تقوم على التفكير العقلاني والتعليم المتميز والتركيز على البحث والتطوير العلمي).
وبهذا البيان الذي أصدره د. محمد البرادعي بمجرد تحرره من قيود منصبه الدولي الرفيع، وبعد طرح اسمه من قبل كتاب أو ساسة أو تجمعات سياسية مرشحا مطلوبا لرئاسة الجمهورية في انتخابات الرئاسة في ٢٠١١، يعلن د. البرادعي في أول بيان سياسي له انحيازه الكامل لبرامج التغيير والإصلاح الدستوري والسياسي الذي طرحته الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية في مصر خلال العقدين الأخيرين، وسأكتفي بالإشارة لعدد محدود من الوثائق التي حددت برامج التغيير تلك.
في ١٠ ديسمبر ١٩٩٧ أصدرت (لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية) والتي تشكلت عام ١٩٩٥ من أحزاب التجمع والوفد والناصري والعمل والأحرار والإخوان المسلمين والحزب الشيوعي المصري، وبعد عقد مؤتمرها (دفاعا عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان) يومي ٨ و٩ ديسمبر ١٩٩٧ وبمشاركة عشرات من الساسة والمفكرين والخبراء والباحثين ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني من كل الاتجاهات والمدارس.. أصدرت برنامجا ديمقراطيا للإصلاح السياسي والدستوري تحت عشرة عناوين رئيسية في مقدمتها.. ضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وتوفير ضمانات التقاضي واستقلال القضاء وتيسير إجراءات التقاضي وإلغاء كل صور القضاء الاستثنائي وإلغاء حالة الطوارىء القائمة (منذ ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١) وتعديل قانون الطوارئ وتكثيف الجهود من أجل وقف القتل خارج القانون واحتجاز الرهائن والتعذيب طبقا لبرنامج شامل، تعديل الدستور بعد فترة انتقالية تطلق فيها الحريات ليصبح دستورا ديمقراطيا يجعل الأمة مصدرا حقيقيا للسلطة، ويركز السلطة التنفيذية في مجلس وزراء يكون مسؤولاً أمام مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا نزيها، توفير ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات وإعادة الحق للمواطنين في التعبير عن إرادتهم عبر صندوق الانتخابات، وذلك بتوفير ضمانات حقيقية وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، تحويل الإدارة المحلية إلى حكم محلي شعبي حقيقي، إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية، تحرير أجهزة الإعلام والصحافة من السيطرة الحكومية والاحتكار، وإطلاق حرية تملك وسائل الإعلام للمصريين، المطالبة بسياسات اقتصادية واجتماعية تحرر المواطن المصري من الإفاقة والعوز والخوف وتضمن توزيعا عادلا للدخل القومي في ظل سياسة للتنمية الوطنية المستقلة.
في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ قامت (لجنة الدفاع عن الديمقراطية) التي ضمت أحزاب التجمع والوفد والناصري والشيوعي، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز هشام مبارك ومركز النديم ودار الخدمات النقابية ومركز مساعدة السجناء وجمعية النداء الجديد، ولعبت اللجنة دورا مهما في قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري.
في سبتمبر ٢٠٠٥ قاطع حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والحزب العربي الديمقراطي الناصري الترشيح والتصويت في أول انتخابات لرئاسة الجمهورية، على أساس رفضهما التعديل الذي أدخل على المادة ٧٦ من الدستور والقانون الجديد الخاص بانتخابات رئاسة الجمهورية، اللذين حولا الأمر إلى مجرد استفتاء على شخص واحد هو رئيس الجمهورية المرشح للفوز بفترة رئاسية خامسة، وكذلك عدم وجود أي ضمانات لانتخابات حرة نزيهة، حيث تجري انتخابات رئاسة الجمهورية بإشراف موظفين عموميين زوروا الاستفتاء علي تعديل المادة ٧٦ من الدستور في ٢٥ مايو/ مايس ٢٠٠٥، وفي ظل انحياز مطلق وكامل من الإعلام للرئيس حسني مبارك والسخرية من المتنافسين والتقليل من شأن بعضهم، ووضع شروط مجحفة وتعجيزية أمام المستقلين الجادين الراغبين في الترشيح ما حال بينهم وبين الترشيح للرئاسة، ومع وجود حالة طوارئ دائمة معلنة منذ ٢٤ عاما وما رافقها من اعتقالات وتعذيب في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة وإشاعة حالة من الخوف في المجتمع، وحصار الأحزاب السياسية ومنعها من الاتصال بالمواطنين، ومصادرة العمل السياسي الديمقراطي لفترة طويلة ليظل رئيس الجمهورية (الدائم) هو الشخص الوحيد المعروف على المستوى القومي طوال ٢٤ عاما، بينما يطلب من منافسيه تعريف أنفسهم للرأي العام خلال ١٩ يوما فقط طبقا للقانون!
وفي فبراير/ شباط ٢٠٠٨ أصدرت أحزاب التجمع والوفد والناصري والجبهة (وثيقة الائتلاف الديمقراطي) تحدد مبادئ لدستور جديد ديمقراطي وتغيير وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي يتصدى لحل مشاكل التنمية الوطنية المستدامة في الزراعة والصناعة ومشاكل التعليم والصحة والفقر والبطالة ومواجهة الفساد، وطرحها على المجتمع المصري وكل قواه الديمقراطية المطالبة بالتغيير، أحزابا وقوى سياسية ونقاباتٍ واتحادات ومنظمات أهلية ومجتمعاً مدنياً وشخصيات عامة، وعقد رؤساء أحزاب الائتلاف الديمقراطي وأمناؤها العامون اجتماعا يوم الثلاثاء الماضي الأول من ديسمبر، أكدوا في البيان الصادر عنه أنهم سيعملون على تحقيق نزاهة وشفافية الانتخابات التشريعية في ٢٠١٠ وانتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٠١١، وأن تتم الانتخابات على أساس القوائم النسبية غير المشروطة، وإشراف قضائي كامل على العملية الانتخابية من أول إعداد الجداول الانتخابية حتى الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، وإعداد الجداول الانتخابية على أساس الرقم القومي، وتحقيق التكافؤ في كل وسائل الإعلام بين كل المشاركين في الانتخابات، ورفع كل القيود عن الحركة الحزبية وحقها في التواصل مع الجماهير حيثما وجدت، وإنهاء العمل بقانون الطوارئ، وإدخال تعديلات دستورية تؤكد الفصل بين السلطات وتقليص سلطات رئيس الجمهورية وتحديد انتخابه بفترتين، ورفع القيود على الأحزاب والأفراد للترشيح في تلك الانتخابات (وغير ذلك من التعديلات الدستورية الضرورية التي تفتح الباب أمام تحول ديمقراطي نحو جمهورية برلمانية).
ولا شك في أن انضمام د. محمد البرادعي بتاريخه المهني كدبلوماسي مصري رفيع المستوى، وبمواقفه السياسية المميزة خلال توليه منصبه الدولي مديراً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبصفته حاصلا على جائزة نوبل للسلام وقلادة النيل أرفع وسام مصري، وبالمصداقية العالية التي يتمتع بها أمام الرأي العام المصري.. إلى مواقف الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية وبرامجها للتغيير والانتقال من الاستبداد والدولة البوليسية إلى الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة والعصرية، يمثل إضافة مهمة ومؤثرة.
ولكن المشكلة تكمن في غياب الفعل والحركة، فعشرات البرامج والبيانات والمؤتمرات في مقار الأحزاب والأماكن المغلقة لم ولن تغير من الواقع السيئ، فبدون كسب الرأي العام وتنظيمه وممارسته الضغط بكل الوسائل والأساليب الديمقراطية من أجل التغيير سيبقي الحال على ما هو عليه.
إن أحزاب الائتلاف الديمقراطي والقوى السياسية والحركات الاجتماعية والشخصيات العامة الديمقراطية ومن بينها د. محمد البرادعي والقيادات النقابية العمالية والمهنية، مطالبة بالنزول للشارع حيث الأماكن الطبيعية لتجمع الجماهير، وإقناعها وكسبها إلى جانب هذه البرامج للتغيير والإصلاح، وتنظيمها لكي تشكل قوة ضغط حقيقية لفرض التغيير ديمقراطيا.
مطلوب أن تنزل قيادات الأحزاب وكوادرها في كل مكان إلى الشارع السياسي.. تعقد المؤتمرات السياسية خارج المقار والمباني المغلقة، تقود الوقفات الاحتجاجية والمسيرات السلمية، توزع البيانات في الميادين ومحطات السكك الحديدية والمواقف المركزية لوسائل النقل وأمام المصانع وفي الجامعات، وتنظم الاعتصامات والإضرابات السياسية، فالتغيير والإصلاح يحتاجان إلى جانب البرامج والبيانات إلى حركة وفعل وتضحيات تتناسب مع أهمية وعمق التغيير المطلوب.

razek-5784-@yahoo.com

زعـامـات

عـبـادة الـفـرد

فريدة النقاش

بعد مرور عام على حكم الرئيس (باراك أوباما) أمريكا انطلقت موجة هائلة من الكتابات السياسية والنظرية لتقييم دور أول رئيس أسود للولايات المتحدة الأمريكية، الذي وصل إلي سدة الحكم بعد كفاح مرير ضد التمييز والعنصرية استمر لقرنين من الزمان خاصة الأمريكيين من أصل إفريقي من أبناء العبيد الذين جلبهم التجار قسرا ليعمروا القارة الجديدة، وقصد أوباما أن يوجه التحية لأجداده هؤلاء حين اختار ساحة الكابيتول الذي بناه العبيد مكانا لحفل تنصيبه.
وتوقف محللون كثيرون أمام دور الفرد في التاريخ وخصائص الشخصية الكاريزمية الساحرة التي تميز بها (أوباما) لشبابه وحماسته، وتساءلوا هل يكفي هذا وحده لتغيير أمريكا؟
وأعادت هذه الكتابات إلى الأذهان قضية (عبادة الشخصية) التي عرفتها بلدان ونظم شتى، والتي لا تتطابق ولا تتماثل أبدا مع ما يمكن استخلاصه من التاريخ السياسي العالمي عن الدور المميز للفرد في التاريخ الذي تحدده عوامل شتى لعل أهمها وجود قاعدة اجتماعية ناضجة ومؤهلة لحمل المشروع الجديد الذي يتبناه وجود الزعيم الموهوب والصادق.
ورغم أن تقليد عبادة الفرد أو الزعيم كان قد ارتبط تاريخيا بالفكر والممارسات الماركسية والثورة الاشتراكية، فإن ماركس كان قد حذر مبكرا جدا من هذه الظاهرة بعد أن حظي هو (وإنجلز) بشهرة واسعة في منتصف القرن التاسع عشر حين ذاعت كتاباتهما ومواقفهما، وكتب ماركس رسالة إلى صحفي اشتراكي قال فيها:
(لا نعير لا أنا ولا إنجلز أدنى أهمية للشهرة، وهذا دليل على ما أقول، فأنا لا أقبل أبدا بسبب الاشمئزاز الذي أشعر به إزاء كل عبادة للشخص أن تنشر- عندما كانت الأممية قائمة- رسائل الإطراء العديدة التي يحرجني بها باعثوها من بلدان مختلفة ويقدرون فيها مؤهلاتي، حتى أنني لم أجب عنها، وإذا فعلت فيكون ردي في شكل رسائل عتاب) ويضيف ماركس..(لقد كان انخراطنا لأول مرة، إنجلز وأنا، في جمعية الشيوعيين السرية مشروطا بأن يحذف من أنظمتها الأساسية كل ما من شأنه أن يسهم في تقديس الزعامات).
وحين توالت أشكال التعازي والرثاء بالملايين لدى رحيل (لينين) عام ١٩٢٤ وكانت الثورة الاشتراكية قد انتصرت واستقرت كدولة، قالت كروبسكايا رفيقته وزوجته في رسالة منشورة للجميع.. (لا تتركوا تمجيدكم لإليتشي يتخذ شكل عبادة لشخصه، لا تقيموا له النصب، لا تسموا قصرا باسمه ولا تنظموا من أجله حفلات لذكراه، فقد كان في حياته لا يعير اهتماما يذكر لمثل هذه الأشياء، فهي حسب نظره أمور زائفة للغاية، فإذا كنتم ترغبون في تكريم اسم (لينين) فشيدوا دورا للحضانة، وابنوا المدارس وروضات الأطفال، وأقيموا المكتبات والمراكز الصحية أو المستشفيات ودور الإيواء للعجزة، وفوق هذا وذاك ضعوا مبادئه حيز التنفيذ).
ورغم هذا التحذير ورغم الممارسات الديمقراطية في العمق للمؤسسين الثلاثة ماركس- إنجلز- لينين ، أثناء حياتهم ورغم نفورهم الشامل من تقاليد وممارسات عبادة الشخصية، نشأت الظاهرة (الستالينية) كأهم ظواهر عبادة الشخصية على الصعيدين الفكري والعملي فشوهت التراث الماركسي والاشتراكي عامة، وهكذا ارتبط حكم (ستالين) رغم الإنجازات الضخمة والانتصار في الحرب العالمية الثانية بأقسى مظاهر القمع الوحشي للمعارضين والتي لوثت الاشتراكية فكرا وثورة، وأقامت الأسس التي أدت فيما بعد – ضمن عوامل أخرى- إلى تدمير الحزب، بعد أن أشاعت روح الخوف وقمعت النقد والمكاشفة ومواهب المناضلين، وجرى عزل الحزب عن الشعب وتدمير السوفييتات التي كان (لينين) قد راهن عليها كأحد أرقى أشكال الديمقراطية المباشرة وتحولت العلاقات داخل الحزب إلى علاقات شخصية لا سياسية يحكمها الولاء للشخص وعجزت مؤسسات الحزب عن مقاومة عبادة الشخصية في حياة (ستالين)، وانقضى زمن طويل بعد موته إلى أن كتب خروشوف تقريره السري عام ١٩٥٦ وقدمه للمؤتمر العشرين للحزب فاتحا الجرح الغائر في حياة كل من الحزب والدولة.
وانطلقت بشكل علني عملية التفكير في الأسباب المختلفة (التي جعلت من عبادة شخص ستالين ظاهرة ما انفكت تنمو مع الأيام حتى أصبحت مصدراً للتشوهات الخطيرة والبالغة أكثر فأكثر لمبادئ الحزب وديمقراطيته وللشرعية الثورية) كما قال تقرير خروشوف. ثم كان أن أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي تقريرا مفصلا حول (عبادة الشخصية) أشارت فيه إلى الظروف التاريخية التي أحاطت بميلاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، حيث كان هناك إرث ثقافي استبدادي وبنى اقتصادية واجتماعية متخلفة ومحيط عالمي معاد، ثم أضافت لذلك كله بعض خصائص شخصية (ستالين) نفسه.
ويضيف الكاتب الماركسي الفرنسي (موريس مواسونيه) إلى مجموعة الأسباب التي ولدت الظاهرة طرق عمل الحزب وعلاقاته بالجماهير. وهي علاقات طبعتها بيروقراطية الدولة بالاغتراب حين عزلت الجماهير وشلت فعاليتها وحولتها إلى متفرجة ونشأت الأوامرية والتسلط وعطلت دور العامل الذاتي لهذه الجماهير من التاريخ وأبرزت دور الفرد على حسابه وبدلا منه واستخلص الكاتب أن ظاهرة عبادة الشخصية هي نتيجة انحرافات بناء الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية أكثر مما هي مصدر لها.
وفي حالتنا تسببت ظاهرة عبادة الزعيم جمال عبد الناصر –ضمن أسباب أخرى- في تحول ثورة يوليو/ تموز التحررية لليمين وانهيارها وهزيمتها رغم كل الانجازات الهائلة التي لا ينكرها إلا جاحد أو أعمى.
ونحن مدعوون للتعلم بإخلاص من كل دروس هذه الظاهرة.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net